إطار مقترح لعلاج مشاكل نظام التقاعد السعودي في ضوء تجارب الدول المختلفة

بحث مقدم من

د.أشرف سيد عبد الظاهر

الأستاذ المساعد بكلية إدارة الأعمال جامعة الطائف

والأستاذ المساعد بكلية التجارة جامعة بني سويف

د. حامد عبد القوي الخواجه

الأستاذ المشارك بكلية إدارة الأعمال جامعة الطائف

والأستاذ المساعد بكلية التجارة جامعة طنطا

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية :

كشفت الأزمات المالية العالمية على عدم القدرة المالية لأنظمة التقاعد على الاستدامة والوفاء بالالتزامات وتأكل احتياطياتها ، وتواجة انظمة التقاعد الخليجية ومنها نظام التقاعد السعودى العديد من المشاكل التي تحد من قدرة هذه الانظمة على الاستدامة في الاجل الطويل فزيادة عدد المسنين من ٥% فى الوقت الحالي الى ٢٥% من اجمالي عدد السكان عام ٢٠٥٠ م سوف يزيد من اعباء انظمة التقاعد، بالاضافة الي انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة العمر المتوقع وارتفاع مستويات البطالة نتيجة التغيرات الاقتصادية وكذلك التقاعد المبكر.

وقد استخدم الباحث مجموعه من المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها قياس الملاءة المالية للصندوق منها معدل الاعالة ومعدلات الاحلال ونسبة المساهمة وكذلك نمو اجمالي الاجور بالنسبة للانفاق الحكومي .

وتوصل البحث الى عدة نتائج منها تصاعد معدلات الاحلال والاعالة بصندوق التقاعد السعودى مما ادى لزيادة معدل المساهمة من ١٣% عام ١٤٢٥ ه الي ١٩%بحلول عام ١٤٤٠ ه . كماتشير النتائج الى ان القدرة التراكمية للاحتياطيات الجديدة بدأت بالاضمحلال نسبيا وقد يضطر الصندوق فيمابعد الي تسسيل الاستثمارات . وأوصى الباحث باتباع أساليب التمويل المختلطة (التمويل الجزئي أوأسلوب الموازنة) في تمويل نظم التأمينات الاجتماعية كبديل لأسلوب التمويل الكامل والذي ثبت عالميا قدرة هذه الأساليب على مسايرة التحولات الاقتصادية ومعالجة مشاكل ملائمة المعاش مع التغيرات الاقتصادية ويمكن الأخذ بنظام تأميني متعدد الركائز بجانب النظام القومي وليس بديلا عنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract:

The global financial crises have revealed the financial inability of the pension systems to achieve sustainability, and decrease their reserves. The Gulf pension schemes, including the Saudi pension system, face many problems that limit the ability of these systems to sustain long-term sustainability. Increase the old age from 5%to25% in 2050 in addition to low fertility rates, increased life expectancy and high levels of unemployment due to economic changes as well as early retirement willincrease the burden of pension systems, The researcher used a set of quantitative indicators that Which can measure the solvency of the Fund, including the rate of dependency and replacement rates and the proportion of contribution as well as the growth of total wages for government spending.

Increase the substitution and dependency rate of the Saudi pension fund, which led to an increase in the contribution rate from 13% in 1425 to 19% by 1440 . The results indicate that the capacity of the new reserves began to decline relatively. The researcher recommends adopting mixed funding methods (partial funding or budgeting method) to finance social insurance systems as an alternative to the full funding method, which has proven globally the ability of these methods to solve the problems of the appropriate pension with economic changes It can take a multi-pillar insurance system complomentry with the national system, not a substitute .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

تسعى كافة المجتمعات إلى توفير احتياجات الأفراد الذين يصبحون غير قادرين على التكفل بأنفسهم ومواجهة الخسائر المادية التي يتعرضون لها نتيجة تحقق احد الأخطار التي تصيب الأشخاص في أنفسهم والتي يتم التعامل معها من خلال نظام التأمينات الاجتماعية الذي يشترك والهدف مع غيره من التدابير الأخرى لمواجهة هذه الخسائر كالمساعدات والإعانات الاجتماعية والتامين التجاري وصناديق الزمالة .

وتواجه نظم التأمينات الاجتماعية(تسمى في بعض الدول بنظام التقاعد) سواء في الدول النامية أو المتقدمة العديد من المشاكل التي تتطلب سرعة العلاج ،فارتفاع احتمالات عدم الاستقرار في التمويل خلال السنوات القليلة القادمة الناتجة عن التغيرات الديموجرافيه المتمثلة في زيادة أعداد و أعمار المتقاعدين وزيادة توقعات الحياة في الوقت الذييصاحبه انكماش في العمالة المنتجة التي تتولى إعالتهمأصبح خطرا حقيقيا يهدد استقرارأنظمة المعاشات ، وتعرف شيخوخة السكان بأنها نمو فئة كبار السن كنسبة من اجمالى عدد السكان ومن المتوقع ان يصل عدد الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم ٦٠ عاما فاكثر الي مليار شخص على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٢٠ وسيقترب هذا العدد من ٢ مليار شخص بحلول عام ٢٠٥٠ امايمثل ٢٢%من سكان العالم ولقد ازداد بصورة ملحوظة معدل العمر المتوقع من ٤٧ سنة اوائل الخمسينات الي ٦٨ عاما سنة ٢٠١٠ومن المتوقع ان يصل الى ٧٥ سنة عام ٢٠٤٥ ، وبالرغم من اختلاف وتيرة الزيادة فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية الا انه من المتوقع ان تتضاعف على الاقل نسبة الاشخاص الذين تبلغ اعمارهم ٦٠ عاما فاكثر وسوف ترتفع هذه النسبة فى المملكة العربية السعودية من ٥% عام ٢٠١٥ الى اكثر من ٢٥% من اجمالى عدد سكان المملكة بحلول عام ٢٠٥٠ومع زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية فان الاتجاه العالمي يتمثل في خفض مساهمة الدولة في أنظمة التامين الاجتماعي تلك المساهمة المتعارف عليها والتي رددتها الاتفاقيات والتوصيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، وبما يؤدى إلى الضغوط المالية على أنظمة المعاشات الحكومية والذي يؤدى بدورة إلى تغييرات في التوازن بين مكونات نظم الضمان الاجتماعي ومنها نظام التقاعد . (Beer A,stewart f.,1994)

وتهدف انظمة التقاعد الى :

- تمهيد توزيع الانفاق الاستهلاكي على امتداد حياة الفرد وذلك لضمان الاستهلاك المستقبلىفى سنوات التقاعد .
- توفير الضمان ضد المخاطر .
- اعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الاقل دخلا .
- تخفيض التشوهات والانحرافات في اسواق العمل وراس المال .
- مساندة التوسع الاقتصادى من خلال تشجيع التشغيل وزيادة المدخرات

وتختلف هذه الانظمة من حيث تمويل مزاياها كمايلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- نظم تمنح مزايا تمول بالايراد العام وهذة النظم تصنف تحتها برامج المساعدات الاجتماعية والتي تمول من ايرادات الموازنة العامة للدولة بهدف معالجة مشكلة الفقر .

٢- نظم تقدم مزايا محددة تعتمد فى تمويلها للدفع عند الاستحقاق pay – as- you –go defined benefits ويعتمد هذا النوع على تمويل الجيل الحالي للجيل السابق والحفاظ على توازن سنوى بين مزايا المعاشات والاشتراكات المحصلة ، وقد أدت الظروف المالية والتحولات الاقتصادية إلى عدول العيد من الدول عن أسلوب التمويل الكامل في تمويل نفقات المزايا والاتجاه إلي استخدام أسلوب الموازنة السنوية أو على الأقل احد أساليب التمويل الجزئي.partial funding

يتحقق التوازن المالي وفقا لأسلوب الموازنة من خلال قيام مجموعة المشتركين في كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين خلال ذات السنة وفى ظل هذا الأسلوب يتغير معدل الاشتراك من سنة لآخري على ضوء التغير في نفقات المعاش خلال تلك السنة.

٣- نظام الاشتراكات المحددة defined contribution:

وفقا لهذا النظام تودع الاموال في حسابات فردية لصالح المشتركين بحيث تكون هذه الاموال وعائد استثمارها الضامن للمعاشات ويقوم هذا النظام على تمويل كل جيل لنفسه من خلال الارصدة المتراكمة من حصص الاشتراكات التي ادخرها العاملون علي مدار سنوات اشتراكهم مضافا اليها عوائد الاستثمارات .

مشكلة الدراسة :

فرضت العولمة تحديات جديدة لأنظمة التامين الاجتماعي فعلى الرغم من إنها سهلت فتح الأسواقأمامرؤوسالأموال والقوى العاملة فإنها تقلل في الوقت نفسه من قدرة الحكومات على الحماية الاجتماعية ،ففي ظل أزمات اقتصادية أضعفت أداء اقوي اقتصاديات العالم مما انعكس أثره على التشغيل ومعدلات الأجور والرواتب التقاعدية ونظم التأمينات الاجتماعية نجد أيضا إنها أثرت على إدارة أنظمة التقاعد في المملكة العربية السعودية حيث يشكل الارتفاع المتزايد في إعداد المتقاعدين عبء كبير على مؤسستي التقاعد والتأمينات في ظل ارتفاع تكاليف المزايا والتي أدت إلي الاختلال بين موارد المؤسسة ونفقاتها وبات التحدي المستقبلي مواجهة عجزا اكتواريا يؤثر في مدى قدرة هاتين المؤسستين على الاستدامة في الأجل الطويل وعلى الجانب الآخر فان رفع امتيازات ومعاشات التقاعد وربط المعاشات مع مستوى المعيشة ومواجهة ارتفاع مستويات التضخم أدىإلي تفاقم العجز الاكتواري وقد كان من ضمن المقترحات المقدمة إنشاء صندوق احتياطي للتقاعد والتأمينات أو رفع الاشتراكات من اجل مواجهة العجز وكذلك رفع سن التقاعد في ظل ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة تكلفة المعاشات وعلى الرغم من استدامة نظام التقاعد الحالي والذي يساهم فيه(٢٥) مشترك في نظام التقاعد مقابل(معاشمتقاعد واحد) فان هذه النسبة ستتغير بحلول عام ٢٠٥٠ لتبلغ (٣) مشتركين فيمقابل(معاش متقاعد واحد) بمايلقى بالعبء الأكبر على أنظمة التقاعد وبالتالي بات من الضروريإصلاحأنظمة التقاعد لتعزيز الأسس المالية لها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمحافظة على دورها كشبكة أمان للأفرادوكذلك مساهمتهافي تطوير الأسواق المالية وبناء على ماتقدمتتضح مشكلة البحث فيما يلي:

١- تزايد عدد السكان في سن المعاش بالنسبة لإجمالي السكان بفضل التحسن في معدلات توقع الحياة وكذلك التراجع في معدل المواليد مما ترتب علية عدد من المخاطر تمثل تحديا للاستدامة المالية للنظام (Bloom and Mckinnon,2010)

٢- التغيرات فى اسواق العمل وانماط التوظيف المتغيرة تساهم في عدم اليقين من قدرة نظام التامين الاجتماعى على الاستدامة (standing 1999) ilo,2004)) وهكذا نجد ان تغيير الهياكل السكانية يؤدى الى الانخفاض النسبيفى حجم السكان في سن العمل وزيادة من هم فى سن التقاعد وبمايساهمفى الانخفاض الحاد فى تمويل نفقات انظمة التامين الاجتماعى ومن ناحية اخرى يؤدى ارتفاع مستويات البطالة وزيادة العمل المؤقت المنخفض الاجر الي خفض مستويات الاشتراكات خلال فترة الحياة العملية وقد يقلل ايضا من معدلات التغطية الفعالة لنظام التقاعد.

٣- تشجيع العمل غير الرسمى فان ذلك يمثل تحديا لانظمة التامين الاجتماعي حيث عندما يخضع هؤلاء للتغطية فانهم يختارون الحد الادني من التغطية وبما يؤدى الي انخفاض حصيلة الاشتراكات وقديكون ذلك بسبب التواطؤ المتعمد بين اصحاب الاعمال والعمال للاحتيال وقد يدفع الي عدم سداد الاشتراكات الحقيقية (التهرب الجزئي) ممايؤثر على الجدوى المالية لانظمة التامين الاجتماعي (Mcgillirry,2001) وفي غياب مصادر التمويل الاخري مثل عائدات الاستثمار اوغياب الاصلاحات فان زيادة الاعمار المتوقع وانخفاض مستويات الاشتراكات اوعدم سدادها قد يؤدى الي اختلال التوازن المالي ،كما أن التباطؤ فى عملية تحصيل الاشتراكات وعدم ضمان الالتزام بسدادها سوف يؤثر على استدامة النظام .

الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١)

عدد السكان فوق سن الستين بالنسبة لإجمالي عدد السكان في بعض الدول .

الدولة / السنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٥٠
دولالاتحاد الأوروبي	%١٩,٩	%٢٣,١	%٢٧	%٣٠,٧	%٣١,٢
أمريكا اللاتينية	%٧,٧	%٩,٣	%١٢,٢	%١٦	%٢٣,٥
أسيا	%٧,٣	%٨,٦	%١١,٦	%١٥	%٢٠,٧
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	%٧,٣	%٨,١	% ١٠	%١٢,٤	%١٨,١
إفريقيا جنوب الصحراء	%٤,٤	%٤,٥	%٤,٩	%٥,٩	%٩,٩

المصدر:(rebortholzman and Joseph E. Stiglitz, 2001)

ويتضح من الجدول السابق زيادة أعداد المتقاعدين من ٧ % فى دول الشرق الاوسط وشمال افريقياعام ٢٠٠٠ الى اكثر من ١٨ %عام ٢٠٥٠ والذي يؤدى إلى زيادة نفقات المعاش بالإضافة إلى زيادة معدلات التضخم والتي أدت إلى زيادة الضغوط المالية على أنظمة المعاشات وهنا يثور التساؤلات التالية :

الى اى مدى سيؤثر التغير الديموجرافى سلبا على تمويل مزايا التامينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيف سيؤثر التغير الديموجرافي على الادارة الفعالة لنظام التامينات الاجتماعية .
الي اى درجة قد يؤثر التغير الديموجرافيتاثيرا سلبيا على الالتزام السياسى تجاه التامينات الاجتماعية .
يتسم أسلوب المزايا المحددة (والمطبق بنظام التقاعد السعودي) بضعف التناسب بين الاشتراكات التي يسددها المشتركين والمعاشات بمعنى سخاء المزايا وانخفاض حجم الاشتراكات مما دفع الكثيرين إلي التقاعد المبكر مع التساهل الشديد في شروط منح المعاش المبكر مما أدى إلي انخفاض حصيلة الاشتراكات المحصلة وتزايد الإنفاق على المعاشات من ناحية أخرى وتجدر الملاحظة ان خروج العاملين من الخدمة بالمعاش المبكر لايعنى بالضرورة ازاحة العامل من القوة العاملة حيث يواصل البعض العمل فى مكان اخر فى الوقت الذى يتلقون فية معاشا ، وهكذا فان التقاعد المبكر لايحد من البطالة ومن الخطأ تشجيع التقاعد المبكر او خفض سن التقاعد القانونى.
أن أداء الإدارة الحكومية لأموال معاشات التقاعد أداء غير جيد حيث تعتبر معظم الحكومات إنها يمكن أن تستفيد من أموال المعاشات كمصدر رخيص نسبيا لتمويل مشاريع التنمية أو النفقات العامة وبالتالي تحدد معدل عائد على استثمار هذه الأموال عند مستويات اقل من معدلات التضخم دون مراعاة لمصالح المشتركين في النظام ، وحتى إذا تم استثمارها فإنها تستثمر غالبا في مجالات مضمونة كالسندات الحكومية والودائع بالبنوك والتي تتسم بانخفاض معدل العائد الحقيقي وقد أثبتت بعض الدراسات أن الشركات الخاصة أو صناديق الاستثمار يمكنها في ظل قواعد تنظيمية ورقابية تضعها الحكومة من استثمار هذه الأموال بطريقة أكثر كفاءة.
(carmichacl and palacios, 2003)،(ferrant, laieziger 2002)
كشفت الأزمات المالية العالمية على عدم القدرة المالية لأنظمة التقاعد على الاستدامة والوفاء بالالتزامات وتأكل احتياطياتها .
وعلى الرغم من أن استدامة تلك الأنظمة يستمد من استمرار تجدد عضويتها ومن اجباريتها وعموميتها فان تأثير الأزمات الاقتصادية على أنظمة التشغيل فيإطارماسمى بالعولمة والتيأدتإلى مستويات مرتفعة من البطالة ستؤثر بلا شك على القدرة المالية لهذه النظم بل واستدامتها فيالأجل الطويل (بحلول عام ٢٠٥٠ سيكون (٣) مشتركين مقابل(معاش متقاعد واحد)كماسبق وان ذكرت.
إن الانخفاض السريع والمستمر في القوة الشرائية للنقود وارتفاع نفقات المعيشة ومستويات الأجور من الظواهر العامة التي تسود مختلف الدول وتؤثر على موارد ونفقات أنظمة التقاعد.
التحول من أسلوب المزايا المحددة إلي أسلوب الاشتراكات المحددة حيث تهتم نظم التأمين الإجتماعى بتوفير الحمايةالإجتماعية لبعض القطاعات من خلال نظم ترتبط فيها المزايا والإشتراكات بدخوليختارها المؤمن عليهم من بين عدة شرائح وفقا لدخولهم وقدراتهم المالية وفقا لما يسمىبأسلوب الإشتراكات المحددة (NDC (Contribution Defined Notionalوهو أسلوب حديث نسبياً لحساب مزايا نظم التأمين الإجتماعى الممول التى تستهدف مزيد من ربط إستحقاق المزايا بالإشتراكات حيث ينشأ حساب افتراضي لكل مؤمن عليه ترحل إليه الإشتراكات طوال الحياة العملية entitlements more closely

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

tocontributionsويحسب المعاش من خارج قسمة رصيد الحساب على متوسط الحياةالمتوقعفى تاريخ التقاعد معربط ذلك بالرقم القياسى لمختلف العوامل الإقتصاديةومن هنا يتحول رصيد الحساب الفردعند إستحقاق المزايا إلى معاش دوربوتكون الدولة فى النهاية هى الضامن النهائىGuarantor Ultimate Theلعديدمن المزايا. وفى دول كثيرة تكون مساهمة الحكومة فى تمويل نظم العاملين شأنمساهمتها فى برامج الضمان الإجتماعى الأخرى:

- إما بحصة من الدخل القومى(تتحدد بنسبة من الأجور الإجمالية للعاملين لتساهم بجزء أو كل تكلفة النظام).
- أو بأداء إعانة لتغطية أى عجز فى صندوق التأمين.
- وفى بعض الأحيان تقوم الحكومات بأداء إشتراكات ذوى الأجور المنخفضة.

الدراسات السابقة :

دراسة : (سوزان ديفروكس ،١٩٩٩)

تناولت الدراسة الزيادة في اعداد المتقاعدين عن العمل لدراسة اصلاحات نظام المعاش وخلصت الدراسة الي ان ادخال التغييرات علي سن المعاش ، مستويات المزايا والاعانات المالية ومعدلات الاشتراكات تلعب دورا مهما في سياسات الاصلاح . كما يجب علي كل دولة ان تتخذ قرارات تتوافق مع الاستجابات الملائمة نحو ظاهرة شيخوخة السكان اعتمادا علي وضعها الاقتصادي والسكاني مثل ادخال تغييرات اضافية او خاصة علي مستوي المزايا والاعانات وشروط استحقاق المعاش ، وزيادة متوسط سن التقاعد.

دراسة :(نيكولاس بار ،٢٠١٠)

تناولت الدراسه اهداف أنظمة المعاشات والمخاطر التي تواجهها واوضحت ان لدي أنظمة المعاشات مخاطر مشابهه كما انه ليس هناك تصميم واحد هو المفضل لنظم المعاشات وحتي السياسات التي ينادي بها البنك الدولي لاصلاح نظام المعاشات صنفها الكاتب بأنها نظرة محدودة وضيقة لاصلاح نظام المعاشات ، ان السبب الرئيسي لأزمة المعاشات هو عدم التكيف مع الاتجاهات طويلة المدي مثل زيادة العمر المتوقع ، انخفاض معدلات الخصوبة ، التقاعد المبكر.

دراسة :(مهدي ابن ابراهام ،٢٠١٠)

تناولت الدراسة اوضاع انظمة المعاشات في دول المغرب العربي وقد اوضحت ان هذه الانظمة تواجه عدد من الصعوبات والمشاكل في سياق شيخوخة السكان والسخاء المرتفع في مختلف أنظمة المعاشات ، وأن هناك حاجة الي الاصلاح وناقشت الدراسة خيارات الاصلاح المختلفة وتحديات التنفيذ والتأثيرات المحتملة للاصلاح علي صعيد الاقتصاد الكلي .

دراسة :(ديفيد بلوم ،٢٠١١)

تناولت الدراسة ايضا شيخوخة السكان وتوقعت ان يصل عدد السكان اكبر من سن ٦٠ عاما الي مليار شخص عام ٢٠٢٠ ويزيد الي ما يقارب ٢ مليار شخص عام ٢٠٥٠ وبما يمثل ٢٢% من سكان العالم ، سوف تؤثر هذه التغييرات علي اسواق العمل الوطنية حيث سيؤدي الي انخفاض حجم سوق العمل الرسمي مما سيكون له اثر سلبي علي برامج التأمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعي ولن تكون هذه البرامج قادرة علي الوفاء بالالتزامات في ظل غياب دخل اخر من الاموال الاحتياطية او غياب العوائد علي الاستثمارات او الاعانات الحكومية .

دراسة:(اربيل بينو ،٢٠١١)

اوضحت الدراسة تأثير الأزمة المالية العالمية علي صناديق الضمان الاجتماعي والمعاشات وقد اعلنت هذه الصناديق عن خسائر استثمارية كبيرة ، وقد تعرض الاستقرار المالي لهذه الصناديق للخطر والتشكيك في قدرتها علي منح المزايا وقد استجابت الحكومات للأزمة وطبقت خطط الاصلاح المالي وقد استهدفت هذه الدراسة اجراء تقييم موضوعي لتأثير الأزمة علي صناديق الضمان الاجتماعي والمعاشات.

دراسة :(سامي نجيب ، ٢٠١٢)

نظم المعاشات العربية محاور الاصلاح الممكنة ، وتناولت الدراسة تطوير واصلاح نظم المعاشات العربية من خلال الامتداد التدريجي للنظام لكافة قطاعات العاملين باعتباره هدف تسعي لتحقيقه كافة الدول سواء كان قطاع رسمي او غير رسمي . وقد اهتمت الاتفاقيات العربية بالامتداد التدريجي لنظم التأمين الاجتماعي ومستويات استهدافها لشمولها كافة نفقات القوي العاملة ؛ اما المحور الاخر من محاور الاصلاح يتمثل في مجالات تطوير اسس تحديد واستحقاق المعاشات والمحافظة علي قيمتها لتأكيد وتفعيل دورها في ظل المتغيرات الاقتصادية وقد تناولت الدراسة في ذلك خبرة ١٤ دولة عربية وأوضحت ان تحديد سن المعاش لكل دولة بمراعاة ظروفها المحلية والتوزيع العمري للسكان ونسبة المسنين ومستوي العمال مع مراعاة الاعتبارات التمويلية والمتحمل النهائي لاعباء النفقات.

دراسة :(فلورنسيا انيتا ،٢٠١٢)

ركزت الدراسة علي تحليل البرامج والاصلاحات المرتبطة بالتأمين الاجتماعي في تشيلي والاورغواي والبرازيل وبالرغم من ان هذه الدول تتبع مسارات اصلاح مختلفة لأنظمتها التقاعدية فإن الدراسةتتناول التوجهات في عملية إعادة هيكلة أنظمة التأمين ويوجد في هذه الأنظمة اهتمام متزايد للحسابات الفردية الخاصة وتفضل توسيع دور المساعدة الاجتماعية وتتبني هذه الدول نظام الركائز المتعددة لكن النتائج غير مؤكدة من ناحية إعادة التوزيع أو تحقيق أهداف التأمين الاجتماعي الأساسية .

دراسة:(سامي نجيب ،٢٠١٥)

اوضحت الدراسة أنه لا يجب وضع سن معين للتقاعد عن العمل حيث ان ثلث نظم المعاشات علي مستوي العالم لا تنص علي التقاعد كشرط من الشروط المؤهلة لاستحقاق معاش الشيخوخة وقد اوضحت الدراسة ان التمويل الثلاثي لنظم التقاعد التأمينية يؤكد استمرارها وتحقيقها للعدالة الاجتماعية وقد اكدت الدراسة علي اهمية المساهمة العامة كأحد مصادر تمويل نفقات اغلب انواع التأمينات الاجتماعية واكدت الاتفاقيات والتوصيات الدولية مدى المساهمة العامة بمايتفقمع غني الدولة واعتبارات العدالة . ويتعين لتطوير نظم التقاعد التأمينية دراسة اسس تمويلها سواء من حيث مصادر التمويل أو من حيث تكوين الاموال لمقابلة نفقات التأمين والادارة الفعالة للاحتياطيات المتاحة للاستثمار وأن التكامل بين مصادر التمويل يؤكد علي استدامة تلك النظم ، كما يري الكاتب ان تعدد اساليب التمويل والالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذاتية لتمويل نظم التقاعد القومية المستجدة من استدامة العضوية الاجبارية والمتجددة اكدت القدرة الذاتية لهذه النظم علي الاستدامة .

التعليق علي الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة المشاكل التي تتعرض لها أنظمة المعاشات علي المستوي الدولي وقد بينت اغلبها ان أزمة شيخوخة السكان وارتفاع معدلات توقع الاعمار وانخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات البطالة كانت السبب الرئيسي وراء أزمة أنظمة المعاشات وقد تناولت سبل الاصلاح منها تبني رؤية البنك الدولي والتى تحدد انشاء نظام متعدد الركائز،غير ان مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها تنبع من دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة العربية السعودية فبرغم ان هناك عوامل مشتركة للمشاكل مثل شيخوخة السكان وارتفاع معدلات العمر المتوقع وانخفاض معدلات الخصوبة فان نظام التقاعد السعودي يواجه مشاكل أخري لعل من أهمها نظام التقاعد المبكر والسعودة الوهمية والتي تؤثر علي نظام التقاعد ماليا وبطريقة مباشرة حيث تؤدي الي انخفاض حصيلة الاشتراكات من جهة وزيادة نفقات المزايا من جهة أخري .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة المشكلات التيتواجه نظام التقاعد السعودى بهدف وضع حلول للمشكلات التي يعانى منها من خلال:

١- دراسة التجارب الدولية فيإصلاح نظم المعاشات
٢- الأسلوبالاكتوارى الملائم لنظم التامين الاجتماعي قومية المجال
٣- الاطار المقترح لاصلاح نظام التقاعد السعودى .

أهمية البحث:

تأتىأهمية البحث من أن نظام التقاعد من الأهمية بمكان للمجتمع وللحكومة لمايلي:

١- إن نظام التقاعد تدبير أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى الفرد ومستوى المجتمع
٢- إن نظام التقاعد يقوم على مبدأ التكافل الاجتماعيإذأن المزايا لاترتبط بمدى مساهمة المؤمن علية ولكن بقدر الحاجة (تامينأس تامين)

منهج البحث:

سوف يعتمد الباحث في الجانب النظريلهذه الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال الدراساتالتي تناولت نظم التأمينات الاجتماعية وذلك لبناء الإطارالفكري للدراسة بالإضافةإلى المنهج الاستنباطي بالاعتماد على البيانات الإحصائيةالتي تنشرها هيئة التأميناتوالتقاعد السعودية .

فروض البحث:

الفرض الرئيسى للبحث هو : ان نظام المزايا المحددة الممول جزئيا(بعد ادخال التعديلات علية) يعتبر افضل من نظام الاشتراكات المحددة المقرر من قبل البنك الدولي.

تبويب البحث:

من العرض السابق يتناول الباحث بالدراسة المشكلات التي يتعرض لها نظام التقاعد السعودى من خلال المباحث التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: تجارب الدول المختلفة لإصلاح نظم المعاشات والدروس المستفادة
المبحث الثاني : المشاكل التي يتعرض لها نظام التقاعد السعودي .
المبحث الثالث: الإطار المقترح لعلاج مشاكل نظام التقاعد السعودي.
نتائج وتوصيات البحث والمراجع.
الاستفادة من البحث :
يتعرض البحث لمشكلة تواجة نظام التقاعد السعودى بل وتواجه انظمة التقاعد على المستوى العالمي وهي مدى قدرة هذه الانظمة علي الاستدامة فى الاجل الطويل فى ظل المشاكل التي تتعرض لها والتي لم يتوقع تاثيرها وقت انشاء نظام التقاعد ومنها :
الازمة الاقتصادية والتى القت بظلالها على الاقتصاد العالمى وعلى الاقتصاد السعودى متمثلة فى انخفاض اسعار النفط ومايتبعه من تناقص الايرادات العامة والتى تلقى بظلالها على انظمة التقاعد من خلال خفض الانفاق الحكومى على انظمة التامين والتقاعد .
مشكلة شيخوخة السكان وارتفاع معدلات العمر المتوقع وانخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات البطالة والسعودة الوهمية والتقاعد المبكر والتي سوف تزيد من مشاكل نظام التقاعد على المدى الطويل.
سوف يحاول البحث تقديم مجموعة من الحلول لمشكلة استدامة النظام فى الاجل الطويل منها اصلاح نظام تمويل المزايا الحالى (اسلوب المزايا المحددة) على ان يتكون من ثلاث مستويات هي:
١ - مستوى أساسي يتم توفيره من خلال نظام تأمين التقاعد والوفاة القومي.
٢ - مستوى تكميلي يتم توفيره من خلال صناديق المعاشات المهنية على مستوى المشروعات والمهن.
٣ - مستوى ثالث يتم تحقيقه على المستوى الفردي من خلال الادخار وشركات التامين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

تجارب الدول المختلفة لإصلاح نظم المعاشات والدروس المستفادة

تفاديا لأزمة طول الأعمار بعد التقاعد وزيادة توقعات الحياة والتي تؤدى إلى زيادة الضغوط المالية على أنظمة المعاشات فقد صدر تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٤ والذي دافع فيه عن هيكل متعدد الركائز لنظام التامين الاجتماعي ويتضمن حسابات ادخار فردية أو ما يسمى بحسابات التقاعد الاختيارية الخاصة **private voluntary retirement saving** وقد اقترح البنك الدولي في التقرير المشار إلية ثلاث مستويات للحماية كما يلي :

نظام المستوى الأول : **first pillar**

يهدف هذا المستوى إلى تخفيض حدة الفقر وهو نظام تأمين إجباري بطبيعته ولاغني عنة ويقدم مزايا لأصحاب المعاشات وتساهم فيه الدولة وأصحاب الأعمال والعاملين من خلال ما يسمى بالاشتراكات وتتضح فيه المساهمة العامة للدولة بصورة اكبر ويعتمد في تمويله على أسلوب المزايا المحددة DB))

نظام المستوى الثاني :**second pillar**

يعتبر هذا المستوى امتدادا للمستوى الأول وقد يدار من قبل القطاع الخاص ومن حيث طبيعة تمويله فأنة يمول من خلال أسلوب الاشتراكات المحددة DC)) وهذا المستوى تكميلي يتم توفيره من خلال صناديق المعاشات المهنية على مستوى المشروعات والمهن ويعتمد مقدار المزايا المقدمة على حجم الأصول الموجودة في حسابات التقاعد الفردية ويعطى تعويض من دفعة واحدة أومن خلال دفعات حياة.

نظام المستوى الثالث:**third pillar**

هذا المستوى موجة بطبيعته إلى القطاع الخاص ويتيح معاشات فردية وما يسمى بحسابات الادخار وبناء على رؤية البنك الدولي فان الوصول إلى ما يسمى بضمان المستوى الكامل لنفقات المعيشة (التعويض الكامل للأجر بعد التقاعد) يجب أن يعتمد على المستويين الثاني والثالث ويقصد بها نظم التامين من خلال الصناديق المهنية أو من خلال حسابات الادخار الخاص والتامين الفردي وفى هذا إخلال بمبدأ هام من مبادئ التأمينات الاجتماعية وهو ضمان مستوى المعيشة طالما أن المعاشات بديل للأجور التي كان يتقاضاها الفرد قبل التقاعد فلابد أن تتناسب معها.

وقد تبنت العديد من الدول رؤية البنك الدولي من خلال وضع أشكال مختلفة منها:

١- قامت ١٨ دولة بإصلاح نظامها التأميني عبر زيادة سن التقاعد (مع ملاحظة تأثير ذلك على سوق العمل ويقلل من قدرة صغار السن في الحصول على عمل)

٢- قامت ٥٧ دولة أخرى برفع معدلات الاشتراك

٣- غيرت ٢٨ دولة من معادلة المزايا الممنوحة للمتقاعدين

١- عدلت ١٤ دولة من قياس المزايا المستقبلية

٥-غيرت ٢١ دولة النظام بأكمله

وبصفة عامة فان الإصلاحات تراوحت بين مشاركة الدولة مع القطاع الخاص وفى بعض الحالات قد تنسحب الدولة تدريجيا من المساهمة العامة كما هو الحال في شيلي وبعض أقطار أمريكا اللاتينية وهكذا فان مجالات الإصلاح اشتملت على ما يلي

-إحلال نظام خاص للمعاشات محل النظم العامة كما هو الحال في تجربة أمريكا اللاتينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-إنشاء نظم بديلة لنظام التامين الاجتماعي contracting out كما هو الحال في الدول الأوروبية

- أو تخفيض مزايا المستوى الأول بالتوازي مع التوسع في النظم الخاصة أو البديلة كما هو الحال في مشروع القانون الجديد للمعاشات في مصر والذي تبنى واضعوه رؤية البنك الدولي والتي ثبت فشلها في معظم الدول التي أخذت بها .ونوضح فيما يلي تجارب الدول المختلفة لاستخلاص الدروس المستفادة.

النموذج الأول :(تجربة دول أمريكا اللاتينية) (George,s.katrmgalos2007)

انتهجت دول أمريكا اللاتينية مسارات ثلاثة في إصلاح نظم معاشاتها وهى الإحلال والتوازي والنموذج المختلط كما يلي:

- يحل محل نظام المعاشات نظام خاص للمعاشات (نموذج الإحلال) واتبع ذلك في شيلى ١٩٨٠ثم بوليفياوالمكسيك١٩٩١السلفادور١٩٩٨،نيكاراجوا٢٠٠٢،الدومينكان٢٠٠٣وهى نظم معاشات خاصة تمول من خلال أسلوب الاشتراكات المحددة
- النموذج الموازى والذي تبنته بيرو ١٩٩٣، وكولومبيا ١٩٩٤ ويتضمن نظام عام للمعاشات ونظام أخر خاص موازى له ينافس كل منهما الأخر على أساس أن المشاركة في احدهما يحول دون المشاركة في النظام الأخر
- وأخيرا فان النموذج المختلط والذي تبنته الأرجنتين ١٩٩٤، اورجواى ١٩٩٦ ، كوستاريكا٢٠٠١هوالنموذج المشابه تماما للفكرة التي طرحها البنك الدولي عام١٩٩٤ ويتضمن ثلاث ركائز تم الإشارة إليها ،ويعتمد على نظام عام تشارك فيه الدولة ويقدم معاش أساسي يتكامل مع نظام خاص يقدم مزايا تكميلية والركيزة الأولى فيه تكون بمعدل موحد flate rateأما الركيزة الثانية والثالثة تكون اختيارية حيث ترتبط المزايا المقدمة بالدخل ومن خلال حسابات تقاعد فردية

النموذج الثاني :تجربة أوربا لإصلاح نظم المعاشات:

يعتمد نظام المعاشات في أوربا على أسلوب المزايا المحددة ويمول بصفة عامة عن طريق الموازنة pay-as-you go وفى الفترة الأخيرة تم الترويج لنظم خاصة وبديلة لنظام المعاشات القومي وأود أن أشير إلى أن ما طرحة البنك الدولي عام١٩٩٤ ليس بجديد على نظم المعاشات الأوروبية فمنذ السبعينات من القرن الماضي تحدد نظم المعاشات في أوربا أكثر من مستوى للحماية من أثار تحقق أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة كما يلي (سامي نجيب ١٩٧٦).

-مستوى أساسي يتم توفيره من خلال نظام تأمين الشيخوخة والوفاة القومي.

- مستوى تكميلي يتم توفيره من خلال صناديق المعاشات المهنية على مستوى المشروعات والمهن

- مستوى ثالث يتم تحقيقه على المستوى الفردي من خلال الادخار وشركات التامين الخاص

واعرض فيما يلي تجارب دول الاتحاد الأوروبي في إصلاح نظام المعاشات كما يلي:

١- النظم البديلة في المملكة المتحدة : ((buddAlean, and others, 1998

بموجب هذا النظام يكون للعامل الاختيار في التحول من نظم عامة ممولة إلى برامج خاصة غير ممولة ،وقد كانت المملكة المتحدة رائدة في تقديم النظم البديلة (contracting out) حيث يقسم النظام البديل إلى ثلاث طبقات تتكون من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- معاش أساسي موحد ويمول من الاشتراكات ومساهمة الدولة
- معاش إلزامي
- معاش اختياري

ووفقا للترتيبات المبدئية عام ١٩٧٨ فان لصاحب العمل أن يوفر نظام بديل يقدم مزايا أفضل من النظم العامة يسمح للعاملين بالاشتراك في هذا النظام جزئيا وفى عام ١٩٨٦ سمحت الإصلاحات للعاملين بالاشتراك بالكامل في النظام البديل وهكذا نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع القوى العاملة بحلول عام ١٩٩٠قامت بالمشاركة في نظم بديلة سواء كانت ممولة بنظام المزايا المحددة أو نظام الاشتراكات المحددة ومن المتوقع أن يحصل أصحاب المعاشات على٦٠% من دخولهم من خلال القطاع الخاص بحلول عام ٢٠٥٠.(martin ,Feldstein, 2000)

٢- النظام الألماني للمعاشات :

يعتبر النظام الألماني للمعاشات الأقدم تاريخيا وهو نظام اجبارى يتكون من معاش تأمين أساسي ممول عن طريق الموازنة السنوية وباشتراكات من العاملين وأصحاب الأعمال ،أما الأنظمة العامة الأخرى فتمول عن طريق الضرائب دون أن يتحمل الأفراد أية اشتراكات فمثلا تتحمل الدولة حوالي ٧٠% من معاشات المزارعين الألمان وتمول عن طريق المساهمة العامة للدولة (Benner frank ,2005) ويمول الجزء الباقي عن طريق الاشتراكات ،وبعد إصلاحات عام ١٩٩٢نجد أن معاش المستوى الأول (الأساسي) يعادل ٧٠%من متوسط دخل المؤمن علية ، وفى عام ٢٠٠١حدثت إصلاحات أخرى وأصبح نظام المعاشات مختلط ويمول إما عن طريق المزايا المحددة وتساهم فيه الدولة أما الشق الآخر يمول عن طريق الاشتراكات المحددة مع ضمان حد ادني للمزايا.

٣- النظام السويسري لإصلاح نظام المعاشات ((Baccoro .L.2000

تم تطوير نظام مختلط يجمع بين نظام المزايا المحددة ونظام الاشتراكات المحددة وهو ما يعرف بنظام المعاشات القومي ويمول في شق منة عن طريق الموازنة السنوية أما الشق الآخر يعتبر نظام حسابات فردية ويضع معدل موحد لمزايا المستوى الأول.

خلاصة الدروس المستفادة:

يخلص الباحث من دراسة التجارب السابقة أن تقييم برامج إصلاح نظام التامين الاجتماعي ليس بالأمر الهين بسبب اختلاف تلك النظم من دولة لأخرى وأيضا الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وان تأثيرات الإصلاحات السيئة تظهر بصورة اكبر في الدول النامية حيث أن نسبة كبيرة من السكان ليس لديها أي شكل من أشكال التغطية التأمينية. كما ظهرت إحدى الدراسات (Behrendt C,2000)أن نظم المعاشات الخاصة والتي تعتمد على الركيزة الثانية والثالثة تعتبر مصدر قوى لعدم العدالة بين المؤمن عليهم والسبب في ذلك أنة ليس كل شخص يمكنه أن يوفر ادخار خاص فذوى الدخول المنخفضة لا يستطيعون توفير ادخار يسمح لهم بالاشتراك فيها ، وأكثر من ذلك فان هذه النظم لا تقدم حلا بالنسبة للعاملين الذين يعملون لبعض الوقت أو العاملين لدى أنفسهم ذلك لان هذه العمالة ليست عضوا في نظام مهني .وبالإضافة إلى ما سبق فان لكل تجربة ظروفها الخاصة ففي حالة تجربة أمريكا اللاتينية فإننا نجد أن اقتصاديات هذه الدول تمر بمشاكل اقتصادية وان أنظمة المعاشات واجهت مشاكل في التمويل ،وبالنظر إلى تجربة أوربا فان المشكلة تتمثل في زيادة أعداد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسنين بالدرجة الأولى حيث أن هناك ثبات في معدلات المواليد والوفيات وبما يؤدى إلى ارتفاع الأعمار مما زاد من نفقات المعاشات ولذلك كان لابد من الإصلاحات إما بإدخال نظم بديلة كما هو الحال في المملكة المتحدة أو إنشاء نظام متعدد الركائز يكون المعاش الأساسي فيه الركيزة الأولى ويغطى ما يزيد على ٧٠% من المزايا ، هذا بخلاف نظام التقاعد السعودى والذي سبق أن ذكرت انه ممول بطريقة جيدة لكنة غير عادل وغير كفء إذ يحابى الأغنياء على حساب الفقراء كما انه غير كفء وان بعض التعديلات على النظام الحالي يمكن أن تفعل الكثير ، وان أي حديث عن نظم بديلة أو مكملة لابد وان تتكامل مع النظام الحالي وليست بديلا عنة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الأسلوب الاكتوارى الملائم لنظم التامين الاجتماعي قومية المجال

تهتم نظم التقاعد من التحقق من كفاية أموالها لمواجهة التزاماتها من خلال فحص مركزها المالي للتأكد من التوازن المالي بين الموارد والالتزامات ، ويعتمد نظام التقاعدالسعودى على أسلوب التمويل الكامل والذي ينتج عنه تراكم الاحتياطيات والتي من مزاياها إنها قد تساهم في تلافى اثر التغير في الهيكل السكاني وارتفاع توقعات الحياة وزيادة النفقات عن موارد النظام لكن يعاب عليها ارتفاع معدلات الاشتراك والعجز الدائم والمتوالي في الاحتياطيات وصعوبة تمويل المزايا الإضافية نتيجة لارتفاع الاشتراكات ،إنإتباعأسلوب التمويل الكامل وفقا للمفهوم السابق يفترض صندوق مغلق أو مجموعة محددة من المؤمن عليهم (دون افتراض انضمام مؤمن عليهم جدد في المستقبل) بحيث يتحقق التوازن الاكتواري بين الموارد والنفقات وقد تطور المفهوم الضيق لقدرة النظام على الوفاء بالالتزامات إلى مفهوم أكثر اتساعا للنظم القومية الإجبارية ونكون بصدد مايسمى بالصندوق المفتوح (سامي نجيب ١٩٧٦) ،وإذا كان لاستخدام أسلوب التمويل الكامل مبرراتهإلا أن نقطة الضعف الملموسة في هذا النظام في هذا النظام صعوبة المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات ، بل وأديإلى استيلاء الدولة عليها ومن هناتبينتملائمةأساليب التمويل المختلطة للنظم قومية المجال مع تكوين احتياطيله وظيفة تعويضية . ،وهكذا فان تمويل نظام تأميني يغطى الغالبية العظمى من الشعب وفقا لأسلوب التمويل الكامل قد يؤدى بطريق دائرية إلىإتباعأسلوب الموازنة وذلك إذا ما استثمرت نسبة كبيرة من الاحتياطيات في سندات حكومية وتؤدى فائدتها بالضرورة من الضرائب التي تتماثل مع إعانات الدولة والتي تعتبر من الملامح المألوفةفي تمويل تأمين المعاش التقاعدى ،ونتيجة لذلك اتبع أسلوب الموازنة في النظم الأوربية ،وقد كشفت الأزمات الاقتصادية عن إتباعأسلوب الموازنة عمليا أوأساليب التمويل الجزئي في كافة دول العالم ولم تفقد نظم التقاعد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها حيث تأكد ارتباط ذلك بطابعها الإجباريالقوميالذي يضمن تجدد العضوية وليس بالاحتياطيات المتراكمة ورقيا.

وتعتبر قدرة نظام التقاعد على ملائمة المعاشات باستمرار مع التغيرات الاقتصادية منأهم المشاكلالتيتواجه تلك النظم وطالما أن مستوى كل من الاشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور وان مستوى النفقات لا يتأثربأسلوب التمويل المتبع فان مشكلة تمويل نفقات ملائمة المعاشات مع مستويات الأجورتظهر حيث يتبع أسلوب التمويل الكامل وتراكم احتياطيات رياضية يتعين تزايدها بذات نسبة تزايد الموارد والنفقات حتى يتحقق التوازن المالي لنظام التامين وهو أمر يصعب تحقيقه ،ومن هنا تبين أن المناسب لنظم التقاعد الإجباريإتباعأسلوب الموازنة على فترات ذو احتياطي محدود له وظيفة تعويضية وان ذلك هو الأكثر مرونة لتمويل نفقات ملائمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية (سامي نجيب ،مرجع سبق ذكره ١٩٧٦).وهكذا فطالما نضمن استمرار عدد ادني من المؤمن عليهم وحجم ادني من الأجور وتضمن الدولة الوفاء بالمزايا وهى أمور متوفرة لنظم التقاعد الإجبارية التي يفترض استمرار عضويتها و من المؤكد أنأسلوب التمويل الكامل لايعتبر مناسب علي الإطلاق ويتمثل الاختيار بين أساليب التمويل الجزئيوأساليب الموازنة ومع استمرار الصندوق المفتوح يكون تراكم الاحتياطيات بدرجة اقل ولايكون هناك حاجة لتعديل معدلات الاشتراكات مع ملائمة المعاشات الجديدة وقد جاءت الخبرة الدولية في مجال تلك النظم لتؤكد ذلك ،ويعتبر استثمار أموال التامين في ظل أسلوب التمويل الكامل من الأمور المعقدة التي تحتاج إلي الكثير من الخبرة الاقتصادية وأمام ضخامة الأموال المستثمرة تتجه الحكومات للتدخل في العملية الاستثمارية أو اللجوء إلي اقتراض أموالالتأميناتلإنفاقهافيأغراض مختلفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي ترتهن سلامة نظام التامين في المدى الطويل بقدرة الحكومات على الوفاء بفوائد القروض بدلا من أن تتوقف على حجم الاحتياطيات المتراكمة وأدى ذلك في النهاية إلى عدم قدرة مصادر التمويل على تغطية نفقات المزايا وحل بذلك أسلوب الموازنة محل أسلوب التراكم المالي ،وهكذا فأنة بالرغم من الحديث عن نظام التقاعد السعوديعن انه ممول بالكامل إلاأن الواقع الفعلي يؤكد انه نظام يعتمد كليا على الخزانة العامة أيانه نظام يعتمد بطريقة أو بأخرى علي أسلوب الموازنة .

وقد او صى البنك الدولي بنظام متعدد الركائز لاحداث اصلاح هيكلي تدريجى من شأنه ان يضع معايير لعملية تخصيص مزايا معينة لفئات سكانية محدودة ، وبرغم وجود العديد من المزايا لهذا النظام منها توقع عوائد اعلى على المدخرات مقارنة بنظام المزايا المحددة المدار حكوميا وكذلك تجنب المخاطر السياسية واتجاهات اعادة توزيع الدخول والمزيد من الشفافية فيما يتعلق بالاشتراكات وعوائد استثمارها ،رغما عن ذلك فان هناك العديد من العيوب تتمثل فى ان هذا النظام لايصلح الا للعاملين ذوى الدخول المرتفعه كما يترتب على الانتقال الى هذا النظام تكاليف مالية كبيرة حيث انه وفقا لنظام المزايا المحددة تصرف اشتراكات الجيل الحالى لدفع معاشات المسنين (الجيل السابق) وعند الانتقال الي نظام الاشتراكات المحددة تتحول اشتراكات الجيل الحالى الى حساباتهم الفردية ولابد ان تأتى تكاليف معاشات المسنين من مصدر اخر كالضرائب مثلا اوالاقتراضالحكومى وبذلك سيفرض التحول بصفة عامة عبئا اضافيا على الجيل الحالي الذى يجب علية ليس مجرد دفع اشتراكه بل دفع المزيد من الضرائب لتمويل المعاشات الحالية ، ولاشك ان هذه التجربة تقلل من اهمية نظام التقاعدالحكومى وخروج الفئات ذات الدخل المرتفع من النظام العام الي النظام الخاص ، غير ان هناك غموض بشأن ادوار المستويات الثلاثة التى طرحها البنك الدولي فى معالجة المخاطر الاجتماعية وبخاصة المستوى الاول وهل سيساعد على التخفيف من حدة الفقر وقد حاول التقرير البرهنة على ان انظمة التقاعد في القطاع العام تفشل في حماية المزايا من التضخم كما انها تشجع على التقاعد المبكر وكذلك تدفع للاغنياء مزايا اكبر مماتدفعه للفقراء وانها تستخدم معدلات مصروفات ادارية مرتفعة ،كمايزعم التقرير ان الخاضعين لهذه الانظمة عرضة للمخاطر السياسية وان هذا النظام له اثار هامة على العمل والانتاجية وتراكم رأس المال وبمايؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بالاضافه الى ان هذه الانظمة غير منتجة وتفرض اعباء على الاقتصاد .

ورغما عن كل هذه الانتقادات فان الباحث يرى :

- ان المخاطر التينطوى عليها نظام الاشتراكات المحددة الممول تمويلا كاملا ويديره القطاع الخاص اكبر بكثير من المخاطر السياسية والتي تتعرض لها انظمة التقاعد الحكومية ذلك لان المشتركين وحدهم يتحملون مخاطر الاستثمار اضافة الي ان العوائد غير محددة اذ تعتمد على معدل العائد الذى يحققة الصندوق .
- ان الاعتماد على نظام الاشتراكات المحددة لايوفر ضمانا لعائدات المعاش بل يحتوى على مخاطر اكبر من النظام الحكومىبالاضافة الى عدم وجود اسواق ماليه متطوره يحد من عملية استثمار اموال الاشتراكات المجمعه.
- ان نظام الاشتراكات المحددة ليس حلا تلقائيا للتغيرات الديموجرافية بل ان فائدته تتوقف على ماذا كان له اثار مفيدة للنمو ومن دون موارد اضافية فان حل المشكله يعتمد على اما تاخير سن التقاعد اوخفض المزايا وبغض النظر عن طريقة التمويل .

وفى الحقيقة فان انظمة التقاعد ذات معدلات الاشتراكات والمزايا المعده عن فترات سابقة لاتتفق مع فترات تقاعد اطول فرضتها زيادة متوسط العمر المتوقع وزيادة معدلات الاعالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التى فرضتها انخفاض معدلات الخصوبة ومن الضرورى ادخال بعض التعديلات كرفع سن المعاش اوخفض المزايا اوزيادة معدلات الاشتراكات .

- ان المصدر الرئيسي لمشكلة تمويل المعاشات ليس فقط تعديل الاسعار والاجور ولكن يتمثل في ان نظم المزايا المحددة قد تم تصميمها دون الاخذ في الاعتبار أى تعديل تلقائى على الاتجاهات الديموغرافية ويمكن مستقبلا انشاء هذا النظام مع مراعاة التعديل التلقائى مع المتغيرات الديموجرافية ، ومن الخطأ القول ان انظمة المزايا المحددة تواجه مشكلات كبيرة في التمويل لذا يجب العدول عنها الى نظام الاشتراكات المحددة (خصصتها) فمهما كانت مشكلات التمويل التي تواجه انظمة التقاعد فان الخصخصهلاتؤثر على تخفيف هذه المشكلات (كماحدث في دول امريكا اللاتينية) ومن المهم ان نميز بين مايلي :

- هل التكلفة المالية للمعاشات التي تمول على اساس نظام المزايا المحددة تعد مشكلة
- وهل الانتقال الي نظام الاشتراكات المحددة سيكون مفيدا .
- فاذا كان نظام المزايا المحددة يواجه عجز مالي مستدام فيمكن زيادة الاشتراكات اوخفض المزايا اوكليهما معا وبالنسبة لنظام التقاعد السعودى فانه يجب زيادة عدد سنوات العمل اللازمة لاستحقاق المعاش الكامل ورفع سن استحقاق المعاش وفى الوقت نفسه تشديد شروط استحقاق المعاش المبكر والقضاء على مايعرف بنظام السعودة الوهمية في الوظائف .
- نخلص من ذلك الى ان القدرة الذاتية المستدامهلانظمة التقاعد ساعدتها على الوفاء بالتزاماتها رغم تأكل اموالها بسبب متغيرات كثيرة تأسيسا على تعدد واستدامة مصادر تمويلها حيث ان العضويه اجبارية ومتجددة وتعدد مصادر التمويل التى تتلاقى فيها المسئوليات مع المصالح ومن هنا فان اساليب التمويل الجزئى واساليب الموازنه تتيح لهذه النظم تحقيق مصالح المشتركين فيها حيث ان نظام التقاعد لايعرفمايسمى بالتصفية او الالغاء او الاسترداد ذلك لان العضوية مستمرة بقوة القانون وحتى تفى هذه النظم بالتزاماتها فانها تسعى للتاكد من توازن مواردها مع نفقاتها في كافة الاوقات مع ضرورة تكوين احتياطي صغير لمواجهة التقلبات العكسية في معدلات تكرار وشدة الاخطار ،والحقيقة ان فترات التحول الاقتصادي يصاحبها التضخم ومن هنا يتحقق التوازن المالي وفقا لاسلوبالموازنه من خلال قيام مجموعه المشتركين في كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين خلال ذات السنة ووفقا لهذا الاسلوب يتغير معدل الاشتراك من سنه لاخرى في ضوء التغير في نفقات المعاش ،وطالما ان مستوى كل من الاشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الاجور وان مستوى النفقات على عكس الاشتراكات لايتاثرباسلوب التمويل فان تراكم الاحتياطيات يعتبر عبئا على النظام اذ يجب زيادتها بذات معدل الزيادة في الاجور وكذلك الايرادات والنفقات الخاصة بنظام التقاعد حتي يتحقق لتوازن المالي ، ان نظام التقاعد يسمح بتكوين الاحتياطيات السلبية ،حيث انه وفقا للاتفاقيات الدولية يتعين الاتزيد اشتراكات النظام عن قدرة مصادر تمويلها وان موائمة المعاشات مع نفقات المعيشة والمستوى العام للاجور يكون ايسر كلما كانت الاحتياطيات المتراكمة اقل لهذا فان اتباع اسلوب الموازنة هو الاسلوب الملائم لتمويل هذه النظم وطالما نضمن تجدد العضوية فان نظام الاشتراكات المحددة والذى يعتمد في تمويله على اسلوب التمويل الكامل لايعتبر مناسبا على الاطلاق لتمويل هذه النظم ويتمثل الاختيار بين اساليب التمويل الجزئي واساليب الموازنه ، وقد جاءت خبرة الدول المختلفة لتؤكد ان النظم التي نجحت في مواجهة مشكلة ملائمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية والديموجرافيه انما اتبعت اساليب تمويل قريبة جدا من اسلوب الموازنه

-وقد رأت العديد من الدول الاوربية ان تعمل على نظام المزايا المحددة ولكن بشكل افضل من خلال نظام متعدد الركائز تساهم فيه الحكومة في الركيزة الاولى والتي تضمن حد ادني للمعاش وتترك الركائز الاخرى للاحتياجات الفردية . ويعتمد هذا النظام علي ثلاث ركائز كما هو الحال في معظم الدول الأوربية كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مستوى أساسي يتم توفيره من خلال نظام تأمين الشيخوخة والوفاة القومي.
- مستوى تكميلي يتم توفيره من خلال صناديق المعاشات المهنية على مستوى المشروعات والمهن
- مستوى ثالث يتم تحقيقه على المستوى الفردي من خلال الادخار وشركات التامين
- إن نمو نظام التامين الاجتماعي (التقاعد) يسير جنبا إلى جنب مع النمو السكاني وبالتالي انضمام أجيال جديدة ويفترض كذلك اتجاه مستويات الأجورإلي الارتفاع بحيث نصل إلي مرحلة يتحقق عندها ثبات نسبة ذوى المعاشات إلى المؤمن عليهم وفقا لقوانين الإحصاءالسكانيكماهو الحال في معظم الدول الأوربية ولايكون من الضروري تراكم أموال احتياطية وبالتالي فان أسلوب الموازنة هو الأسلوب الملائم لتمويل النظم متجددة العضوية والذي أخذت به الكثير من دول العالم التي واجهت أنظمتها التقاعدية مشكلة عدم القدرة على الاستدامةفي الأجل الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الإطار المقترح لعلاج مشاكل نظام التقاعد السعودي.

بالرغم من قدم وتطور نظام التقاعد السعودي الا ان هذا النظام يكتفي بفحص المركز المالي مرة واحدة كل ثلاثسنوات حسب ماهو مبين بقوانين تاسيسها،كما تشير التقارير الي ان بعض البيانات تاتي بشكل غير مكتمل تحت طرق تصنيف وتكويد مختلفة ممايصعب الاستفادة منها بشكل كامل ،ولاشك انه يجب تحقيق المزيد من الدراسات في الفترة القادمة بسبب التغير في البنية الديموجرافية وخصائص وسلوك المتقاعدين (اتجاهاتهم نحو المعاش المبكر)وزيادة معدلات الوفاة ومعدلات الحوادث المؤدية للعجز والتقاعد وكذلك اعداد المنضمين والمنسحبين وحجم الاستثمارات ونوعيتها وعوائدها ،وعند التخطيط التأمينى لنظام التقاعد فان الخبرة الاكتوارية تلعب دورا في التنبؤ بالوضع المالي وتقدير الاحتياطيات الواجب توافرها للسنوات القادمة (greatz,M1998)

والحقيقة ان التغيرات الديموجرافية قد احدثت جدلا واسعا على المستوى العالمى حول اهمية اصلاح نظم التقاعد حتى تحقق تلك النظم اهدافها في توفير الامان الاقتصادي والاجتماعي للمشتركين فيها .

المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها معرفة الملاءة المالية لصناديق التقاعد:

ان قواعد الملاءة المالية لاى صندوق تقاعد تتطلب ضمان حد ادنى معين من الفوائض المتراكمة وكذلك عوائد استثمارها وبالرغم من ذلك تتعثر الصناديق في الوفاء بالتزاماتها ويمكن عرض المؤشرات الكمية التالية :

اولا: معدل نمو اجمالي الاجور لاجمالى الانفاق الحكومي .

ثانيا :معدل نمو اجمالي معاشات التقاعد لاجمالي الانفاق الحكومي .

ثالثا: معدل الاعالة d(t) = عدد المتقاعدين في عام معين t/عدد المشتركين في نفس العام .

رابعا: معدل الاحلال r(t)= متوسط المعاش التقاعدي في عام معين /متوسط الاجر للمؤمن عليه في نفس العام

خامسا : نسبة المسنين من السكان .

سادسا : معدل المساهمة (الاشتراك)في نظام pay-as-you go= اجمالى النفقات في العام t/اجمالي الدخول المؤمن عليها

ويمكن كتابة معدل المساهمة كمايلي = d(t)*r(t)

ومن خلال تطبيق القواعد السابقة يمكن الاجابه على تساؤلات منها :

- هل يوفر نظام التقاعدمعاش مناسب وكافي للمشتركين .
- هل تكفى الاستحقاقات لسد حاجات اسرة المشترك.
- هل تتفق استحقاقات التقاعد المبكر مع سياسة الدوله وصاحب العمل .
- هل هناك توافق بين المزايا والتعويضات من ناحية مع الاشتراكات وعوائد استثماراتها

تطبيق المؤشرات السابقة على نظام التقاعد السعودي :

١- <u>مؤشرمعدل الاحلال r(t):</u>

هو مقياس كمي يوضح النسبة بين متوسط معاش التقاعد في عام معين ومتوسط الاجر للمؤمن عليه في نفس العام وهو يوضح تاثير التغير في مستوى الاجور على جانبى الايرادات والمصروفات لصندوق التقاعد حيث انه كلما ارتفعت الاجور ترتفع الاشتراكات باعتبارها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة منها وذلك لتحقيق معدل احلال قادر على اعطاء معاشات تتناسب مع الاجور حيث ان نظام التقاعد السعودي ينص على ان المزايا ترتبط باخر راتب شهري للمشترك قبل تقاعده مباشرة اووفاتهاوانهاء خدمته ولاشك ان ذلك يؤدى الى زيادة المزايا وبمايؤدى الى رفع معدل الاحلال وبالتالي فان الزيادة الفعلية في الاشتراكات يتوقع ان تكون اقل من الزيادة المقابلة للمزايا

جدول (٢)

معدل الاحلال لنظام التقاعد المدنىالسعودى

السنة	متوسط المعاش الشهري بالريال p(t)	متوسط الاجر الشهرى بالريال w(t)	معدل الاحلال %
١٤١٠	٢٧٩٢	٥٥٨٤	٥٠
١٤١٥	٣٦٥٩	٦٩٦٨	٥٢,٥
١٤٢٠	٣٨٤٢	٧١٧٧	٥٣,٥
١٤٢٥	٤٠٣٤	٧٣٩٣	٥٤,٦
١٤٣٠	٤٧٩٩	٨٥٧٣	٥٦
١٤٣٥	٥٢٧٥	٩٢٥١	٥٧
١٤٤٠	٦٢٤٣	١٠٥١٥	٥٩
١٤٤٥	٧٥٣٦	١٢٥٦٠	٦٠

المصدر : تم تقدير من قاعدة المركز الوطنى للمعلومات المالية والاقتصاديه وكذلك من دراسات اكتوارية سابقة لصندوق التقاعد مع الاعتماد على وكذلك الاعتماد على معادلات الانحدار الخطى البسيط للاعوام ١٤٤٠ ،١٤٤٥

ومن الجدول السابق نلاحظ ارتفاع معدل الاعالة من ٥٠%عام ١٤١٠ ليصل الي ٦٠%عام ١٤٤٥ويؤدى ارتفاع معدل الاحلال الي الارتفاع النسبي في تكلفة نظام التقاعد ككل ويؤدى ذلك الي رفع معدل الاشتراك ليتناسب مع معدل الاحلال .

٢- مؤشر معدل الاعالة :(dt)

يعرف معدل الاعالة لأي نظام تقاعديفى عام معين بانه نسبة العدد التراكمي للمتقاعدين الي عدد المشتركين

بحيث ان متوسط المعاش التقاعدى مضروبا في عدد المتقاعدين في نفس العام اقل من معدل الاشتراك مضروبا في متوسط الاجر مضروبا في عدد المشتركين

ويمكن لمقلوب معدل الاعالة d(t)\L(t) ان يبين عدد المشتركين الممولين لاعالة كل متقاعد

جدول(٣)

عدد المشتركين الممولين لاعالة كل متقاعد

السنة	المشتركون	المتقاعدون	معدل الاعالة %
١٤١٠	٣٨٦٧٦٠	٣٦٦٠٤	٩,٥
١٤١٥	٤٨٠٣١٣	٦٩٩١١	١٤,٦
١٤٢٠	٥٣٨٩٧١	١١٨٣٠٩	٢٢
١٤٢٥	٦٠٤٢٧٤	١٤٦٣١٣	٢٤,٢
١٤٣٠	٦٠٤٢٧٤	١٦٢٧٢٠	٢٦,٩
١٤٣٥	٦٠٤٢٧٤	١٨٩٦٨١	٣١,٤
١٤٤٠	٦٠٥٥٣٠	١٩٣٧٦٩	٣٢
١٤٤٥	٦٢٣٤٦٨	٢١١٩٧٩	٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر : بيانات المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية بالرياض وكذلك تقارير اكتوارية مقدمة لمؤسسة التقاعد والاعتماد على معادلات الانحدار الخطى البسيط للاعوام ١٤٤٠،١٤٤٥

ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع معدل الاعالة من ٩% عام ١٤١٠ الى ٣٤ %عام ١٤٤٥

اسباب تتعلق بارتفاع معدل الاعالة منها :

- اتجاه الحكومة للتعين فقط بالاحلال أي عدم استحداث وظائف جديدة والاتجاه فقط لشغل الشاغر مماسيؤثر سلبا على معدل نمو المشتركين بالصندوق .
- وتشير المؤشرات الي تصاعد معدل الاعالة مع تزايد اعمار المشتركين وكذلك حدوث تغيرات في نفقات وايرادات الصندوق المستقبلية نتيجة تغير الهيكل الديموجرافى للمشتركين
- ارتفاع معدل الاشتراك سنة وراء اخرى وهو مايسمى بمعدل المساهمة وهو خارج قسمة معدل الاعالة على معدل الاحلال وتبين التقارير الصادرة عن هيئة التقاعد السعودي ارتفاع معدل المساهمة من ١,٨٦%عام ١٤٠٠ه الي ١٩ %عام ١٤٤٠ه ويقترب هذا المعدل من معدل الاشتراك الحالي ومن المتوقع ان يكون غير كافي بعد ذلك ،كما ان القدرة على تراكم احتياطيات جديدة تتناقص بشكل واضح بعدها يبدأ الاعتماد على دخل الاستثمارات لسداد المزايا .

جدول(٣)

معدل المساهمة التقاعدالمدنىالسعودى

السنة	معدل الاحلال	معدل الاعالة	معدل المساهمة %
١٤١٠	٠,٥	٠,٠٩٥	١٩
١٤١٥	٠,٥٢٥	٠,١٤٦	٥٨
١٤٢٠	٠,٥٣٥	٠,٢٢	٤١
١٤٢٥	٠,٥٤٦	٠,٢٤٢	٤٤
١٤٣٠	٠,٥٦	٠,٢٦٩	٤٨
١٤٣٥	٠,٥٧	٠,٣١٤	٥٥
١٤٤٠	٠,٥٩	٠,٣٢	٥٤
١٤٤٥	٠,٦	٠,٣٤	٥٧

المصدر : بيانات المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية بالرياض وكذلك تقارير اكتوارية مقدمة لمؤسسة التقاعد والاعتماد على معادلات الانحدار الخطى البسيط للاعوام ١٤٤٠،١٤٤٥

- حدوث تغيرات كبيرة في مصروفات وايرادات الصندوق مستقبلا نتيجة تغير الهيكل الديموغرافى للمشتركين .

<u>ادارة اموال صناديق التقاعد :</u>

تتمثل التزامات صناديق التقاعد في اداء المعاشات وهى التزامات طويلة الاجل ويعتبر عامل الاستثمار امر ضرورى عند حساب الاشتراكات وتتطلب هذه الاستثمارات سياسة استثمارية فعالة في حدود مصاريف ادارية معقولة ولما كانت الاشتراكات المحصلة تقل عن الاشتراكات اللازمة لتمويل المزايا وتتحمل الدولة اية اعباء تظهر في المركز المالي لذا يتطلب الامر الاهتمام بعوائد الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتراعى استراتيجية مؤسسة التقاعد تنويع الاستثمارات محليا ودوليا وكذلك التوزيع الجغراي المستهدف وتوزع الاصول بنسبة ٦٢% استثمار محلى و٣٨% استثمارات خارجية ولكن يؤخذعلى القائمين على ادارة الاستثمار ضعف الاداء وانخفاض العوائد مما ضعف الاستدامة المالية لمؤسسة التقاعد حيث ان الصندوق يعانى من عجز اكتواري ويعتمد علي موازنة الدولة لتمويل نفقاته وقد تضطر مؤسسة التقاعد نتيجة التغيرات الديموجرافية وغيرها الى تسييل الاستثمارات حتى تتمكن من تغطية التزاماتها ،وقد يرجع ضعف الاداء الي تعارض بين القوانين المنظمة لاستثمار هذه الاموال والفرص المتاحة داخليا وخارجيا ،بالضافة الي عدم كفاءة التنويع بين قنوات الاستثمار وتركزها في الاستثمار في اسهم الشركات وكذلك عدم استقرار السياسات المنظمة لعملية ادارة موارد الصندوق والتدخل السياسى المستمر وضعف الاسواق المالية وافتقارها الي الشفافية والافصاح وضعف الاداء البشري والاستعانة بخبراء اجانب في ادارة تلك المحافظ ويمكن اعطاء الاولوية للاستثمار المحلى قليل المخاطر

١- الإصلاح في الأجل الطويل

تتضمن الإصلاحاتفيالأجل الطويل تغيير أسلوب تمويل النظام من أسلوب التمويل الكامل إلىأساليب اقرب إلى التمويل الجزئيبما يتفق والخبرة الدولية التيأكدتأن النظم التي نجحت في مواجهة مشكلة التمويل وملائمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية اتبعت أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة أو أساليب التمويل الجزئي ،حيث انه ليس من المقبول عمل الافتراضات الاكتوارية لهذه المزايا على أساس الصندوق المغلق الذي يفترض أن نظام التامين سوف يقتصر على عدد محدد من المشتركين (أسلوب القسط العام أو أسلوب التمويل الكامل) وحيث أن هذه النظم إجبارية ونضمن تجدد العضوية فأنة يؤخذ بعين الاعتبار المشتركين الجدد فيالنظام من حيث العمر وهيكل الأجوروأعدادهموالتي يكون لها تأثير على معدل الاشتراك . ليس من المقبول عمل الافتراضات الاكتوارية لهذه المزايا على أساس الصندوق المغلق الذي يفترض أن نظام التامين سوف يقتصر على عدد محدد من المشتركين (أسلوب القسط العام أو أسلوب التمويل الكامل) وحيث أن هذه النظم إجبارية ونضمن تجدد العضوية فأنة يؤخذ بعين الاعتبار المشتركين الجدد فيالنظام من حيث العمر وهيكل الأجوروأعدادهم والتي يكون لها تأثير على معدل الاشتراك . وهناك مجموعة من العوامل يجب أن تؤخذ في الحسبان منها:

-يزيد أعداد المتقاعدين والمستحقين عنهم في معاشات الشيخوخة وبالتالي يزيد الإنفاق.

- يستمر المستحقون في تلقى هذا المعاش لمدد طويلة وبما يؤثر على التكلفة.

- تزيد المعاشات التي يتم سدادها وفقا للزيادات التي يمكن أن تطرأ على مستوى الأجور وتكاليف المعيشة.

وهكذا فان طريقة القسط العام غير ملائمة لتمويل هذه المزايا إذ تكون نسب الاشتراكات اعلي مماهي علية فيأسلوب الموازنة السنوية ويجب وفقا لهذه الطريقة أن تزيد الاحتياطيات المحتفظ بها لدفع المزايا المستقبلية وهو أمر يصعب تحقيقهويلاءم هذا النوع من التمويل نظم المعاشات المهنية التي تتطلب تراكم الأموال لحماية حقوق المؤمن عليهم ،أما النظم الإجباريةالتي نضمن تجدد عضويتها فليس من الضروريأن يكون لها مستوى تمويل مرتفع لضمان المزايا في المستقبل ، ولذلك نادرا مايستخدم نظام القسط المتوسط العام لتمويل نظم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معاشات التأمينات الاجتماعية ،لكنه يمكن أن يكون مفيد لعمل مقارنات التكلفة بين بدائل التمويل إذ يستطيع الخبير الاكتوارى بسهولة حساب القسط المتوسط العام .

لهذه الأسباب يعتبر نظام القسط المتدرج هو المناسب لتمويل نفقات مزايا التأمينات الاجتماعية طويلة الأجل وطبقا لهذا النظام يتم وضع نسبة الاشتراكات بحيث انه على مدار فترة توازن محددة (١٥ أو ٢٠ سنة)سوف تكون الاشتراكات وريع استثمارها كافية لمواجهة نفقات المزايا والمصاريف الإدارية مع وجود احتياطي ملائم يمكن وضعة في استثمارات طويلة الأجل ومن هنا فان نظام القسط المتدرج يقع في منطقة وسطي بين أسلوب الموازنة السنوية ونظام القسط المتوسط العام ويتميز نظام التمويل المقترح لنفقات مزايا التأمينات الاجتماعية طويلة الأجل بمايلي :

-يتم اختيار الفترة التي تتوازن فيها موارد النظام مع نفقاته بطريقة محددة ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ سنة مع مراعاة أن تكون طويلة بمايكفى لضمان ثبات نسبة الاشتراكات

-يتم تحديد نسبة الاشتراكات بحيث أن الاشتراك مضافا إليه الدخل من الاستثمارات خلال فترة التوازن مساويا لنفقات المزايا المستقبلية

-لا تستخدم أصل الأموال المتراكمة لتغطية النفقات الحالية للمعاشات (بل تستخدم فقط الفائدة علي هذه الأموال)

- وعندما لا تكفى الاشتراكات وريع الاستثمارات لتغطية نفقات المزايا يتم رفع القسط إلي المستوى المطلوب لفترة توازن لاحقة

وهكذا فان نظام القسط المتدرج يسمح بالمرونة في تقدير الاشتراك ومراقبة الاحتياطي المتراكم وحتى يصل نظام المعاشات إلى مرحلة النضج والاستقرار وبناء على التقييمات الاكتوارية يمكن زيادة الاشتراك للفترات المستقبلية ، وميزة هذا النظام أن الفترة التي يجب عمل الافتراضات الاكتوارية فيها تكون محددة وبالتالي فان هذه الافتراضات تكون دقيقة ومن هنا فان نظام القسط المتدرج نظام مرن لتوفير الأموال اللازمة لنفقات المزايا .

٢- <u>الاصلاح في الاجل القصير :</u>

- بعض شروط المزايا الأكثر سخاءا والتيتدفع لبعض الفئات لابد من أحكامها والتضييق عليها .
- يجب إصلاحإدارة نظام التقاعد وجعلها أكثر شفافية تجاه المؤمن عليهم وان تعمل على محاربة الفساد وتقرير الرقابة على الاشتراكات وتدريب المفتشين وإنشاء نظام للمعلومات .
- رفع فئات دخل الاشتراك لأصحابالأعمالوإلغاء الحد الأقصىلأجر الاشتراك بحيث يتناسب العبء المالي للاشتراكات مع الأجر
- العمل علي موائمة المعاش مع الوسط الحسابي للتغيرات فيالأسعاروالأجور الحقيقية ويمكن الاسترشاد بالمعادلة التالية

معدل الزيادة في المعاش = معدل التضخم – (معدل النمو المعتاد في الأجور الحقيقية – معدل النمو الفعلي في هذه الأجور)

والخطوة الأخيرفي العلاج تتمثل في كيفية إدارة أموال المعاشات في ضوء الخبرة الدولية وإجراء التشريعات اللازمة لرفع كفاءة استخدام أموال المعاشات وإنشاء نظام متعدد الركائز يدمج مع نظام التأمين الحالي وليس بديلا عنة ويتكون من ثلاث مستويات بحيث يضمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوى الأول الممول والإجباريما لا يقل عن ٧٠% من المعاش الإجمالي وتساهم في التمويل هنا الدولة بمساهمة فعالة ويترك الباقي للمستويات الأخرى .

النتائج والتوصيات :

أولاً النتائج:

١- تنامى وتصاعد معدلات الاحلال والاعالة بصندوق التقاعد السعودى مما ادى لزيادة معدل المساهمة من ١٣% عام ١٤٢٥ ه الي ١٩%بحلول عام ١٤٤٠ ه .
٢- كماتشير النتائج الى ان القدرة التراكمية للاحتياطيات الجديدة بدأت بالاضمحلال نسبيا وقد يضطر الصندوق فيمابعد الي تسسيل الاستثمارات .
٣- يتطلب إصلاح نظام المعاشات مراعاة الظروف المحلية لكل دولة فالنموذج الذي تبنته دول أمريكا اللاتينية يختلف عن النموذج الأوروبي وبالطبع يختلف ذلك عن الظروف المحلية لنظام التقاعد السعودى
٤- أثبتت الخبرة الدولية أن إتباع أساليب التمويل الجزئية هي الأساليب الملائمة لنظم التامين قومية المجال حيث يمكن من خلالها ملائمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية .
٥- أن نظام التمويل الكامل غير ملائم لتمويل مزايا نظام اجبارى متجدد العضوية

ثانياً التوصيات:

١- إتباع أساليب التمويل المختلطة (التمويل الجزئيأوأسلوب الموازنة) في تمويل نظم التأمينات الاجتماعية كبديل لأسلوب التمويل الكامل والذي ثبت قدرة هذه الأساليب على مسايرة التحولات الاقتصادية ومعالجة مشاكل ملائمة المعاش مع التغيرات الاقتصادية ويمكن الأخذ بنظام تأميني متعدد الركائز بجانب النظام القومي وليس بديلا عنة.
٢- بعض شروط المزايا الأكثر سخاءا والتي تدفع لبعض الفئات لابد من أحكامها والتضييق عليها .
٣- يجب إصلاح إدارة نظام التقاعد وجعلها أكثر شفافية تجاه المؤمن عليهم وان تعمل على محاربة الفساد وتقرير الرقابة على الاشتراكات وتدريب المفتشين وإنشاء نظام للمعلومات .
٤- رفع فئات دخل الاشتراك لأصحابالأعمال وإلغاء الحد الأقصى لأجر الاشتراك بحيث يتناسب العبء المالي للاشتراكات مع الأجر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية :

١- سامي نجيب "الارتفاع النسبي لاشتراكات التأمينات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية "رسالة دكتوراه في التامين كلية التجارة –جامعة القاهرة ،١٩٧٦.

٢- ---------- "مصادر تمويل التأمينات الاجتماعية " ورقة مقدمة لمؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ،جامعة الأزهر (١٣-١٥) أكتوبر ،٢٠٠٢.

٣- عبد الرحمن محمد" التهرب التأميني –إمكانيات التعاون مع الأجهزة الأخرى لتلافى هذه الظاهرة "ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ،جامعة الأزهر ،٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً المراجع باللغة الانجليزية :

1- Baccoro.l."Negotiating pension reform with the union of European "the international conference .chicago, 2000.

2- Beer A, StewartF.,"market liberalization and income distribution "the experience of the 1980 north south institute-Ottawa 1994.

3- Behrendt.c, "private pension available alternative, their distributive effect in comparative" international social security review, 2000

4- Benner Frank "the emergence of anew pillar in the German pension system "working paper No 10, 2005.

5- Budd alean and niglecompbell "the pension system in the united kingdom, 1998.

6- Gerge, s.katrmgalos"privization of social insurance system and its effects on social integration" Democritus university tharce, 2007.

7- Gillion ,Collin ,"the development and reform of social security pension the approach of the international labor office "international social security review ,vol 53,No.1,2000

8- KFW, Ed "Egypt- Short social economic analysis" Frankfurt , 20108-James estteller "pension ILO, Ed "social protection in Egypt preliminary report, Geneva , the international labor office 1998.

9- Markus Lowe "new avenuesto be opened for social protection in The Arab world . Martin, Feldstein "privatizing social security , chicgo, 2000.

10- Placios, rebort, J "managing public pension reserve part2"World Bank social protection discussion paper No.2019.

11- Robert .t, holzman and Joseph .E. stiglitz,"new ideas about old age sec ity" the World Bank, Washington D.C, 2001.

12- World Bank "Arab republic of Egypt stabilization and structural change" Washington D.C, 1999.

13- Worldbank "reducing vulnerability and increasing opportunity, social protection in the Middle East and North Africa", Washington D.C, 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com